

تقدير موقف

عودة سوريا للجامعة العربية ومستقبل الأزمة السورية

إعداد: حازم عياد

فتح قرار وزراء الخارجية العرب باستعادة سوريا لمقعدها في الجامعة العربية في السابع من أيار/مايو من العام الحالي الباب واسعاً لخروج دمشق من عزلتها التي أعقبت تجميد عضويتها في الجامعة العربية قبل 12 عامًا.

واكتسب قرار جامعة الدول العربية زخمًا خاصًا لارتباطه بانعقاد القمة العربية الـ32 في مدينة جدة بالسعودية في 19 أيار/مايو التي حضرها بشار الأسد بعد أن وُجّهت له الرياض دعوة لزيارتها قبل أيام قليلة من انعقاد القمة، وتوجيه الرئيس الإماراتي دعوة مماثلة لحضور مؤتمر الأطراف للمناخ (COP28) الذي يقام في مدينة دبي ما بين 30 تشرين الثاني/نوفمبر ولغاية 12 كانون الأول/ديسمبر القادم.

الدوافع:

وقد طرحت التطورات المتسارعة بالانفتاح العربي على دمشق واستعادتها لمقعدها في الجامعة العربية تساؤلات حول التوقيت والدوافع والتداعيات المستقبلية المتوقعة على مسار الأزمة في سوريا. حيث جاء الانفراج في علاقات دمشق بالدول العربية بعد سلسلة من التحولات في الساحة الإقليمية والدولية التي يمكن تصنيفها إلى متغيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولاً: المتغيرات المباشرة

وهي متغيرات ارتبطت بالانفتاح الدبلوماسي على دمشق من بوابة إنسانية بعد زلزال قهرمان مرعش جنوب تركيا الذي طال الأراضي السورية الشمالية في 6 شباط/فبراير الماضي، ومن بوابة جيوسياسية

تبعّت المصالحة السعودية الإيرانية برعاية صينية في 10 آذار/مارس من العام الحالي في العاصمة الصينية بكين، وسبقها التقارب السعودي التركي والتركي المصري. غير أن الانفتاح المتسارع على دمشق الذي أعقب الزلزال والتطورات الجيوسياسية سبقها كذلك تحركات عربية أخرى تجاه دمشق مهّدت الطريق لانفراجة واسعة في العلاقات، وكان من أبرزها:

1. إعادة عدد من الدول العربية فتح سفاراتها في العاصمة السورية دمشق، حيث عيّنت الإمارات في شهر حزيران/يونيو 2022 سفيراً لها في دمشق، وسبقها إلى ذلك سلطنة عمان عام 2020 ومملكة البحرين عام 2021، كما جرى تبادل للسفراء مع تونس في نيسان/أبريل 2023، في حين رفع الأردن مستوى تمثيله في دمشق إلى مستشار ليشغل منصب القائم بأعمال السفارة في العام 2019.

2. زيارات متبادلة لعدد من وزراء الخارجية والمسؤولين العرب للعاصمة دمشق خلال العامين 2022 و2023.

3. طرح الأردن لمبادرته خطوة مقابل خطوة للانفتاح على سوريا في العام 2021 والتي ارتبطت بضبط الأمن ومكافحة المخدرات وتنظيم عمل المعابر التجارية خصوصاً مع الأردن ومصر. وتزامنت المبادرة الأردنية مع مشاريع تطبيع لنقل الغاز والكهرباء إلى لبنان عبر الأراضي السورية، لتقود إلى عقد لقاء تشاوري ضم وزراء خارجية الأردن والعراق ومصر والسعودية في مدينة جدة في نيسان/أبريل من العام الحالي.

وقد اكتسبت التحركات العربية والإقليمية تجاه دمشق قوةً وزخماً تُوجّ بتخفيف الولايات المتحدة العقوبات على دمشق بهدف إغاثة المنكوبين من الزلزال، وتم فتح المعابر الحدودية في شباط/أبريل الماضي. كما أسهم انشغال تركيا بجهود الإغاثة المحلية لمنكوبي الزلزال، والاستعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المحلية، في انفتاح أنقرة على دمشق وعقد لقاء بين وزير الخارجية التركي تشاويش أوغلو والسوري فيصل المقداد في موسكو.

وقد سارت المتغيرات الإنسانية بالتوازي مع التحولات الجيوسياسية الإقليمية بعد تحقيق السعودية وإيران اختراقاً مهماً في العلاقات بين البلدين، ليتبعه انفراج في الملفات السورية واليمنية واستقبال وزير الخارجية السوري في السعودية والأردن، ومن قبل ذلك في سلطنة عُمان والإمارات.

ثانياً: المتغيرات غير المباشرة

تفاعلت هذه المتغيرات على مدى عام كامل بُعيد اندلاع الحرب في أوكرانيا في شباط/فبراير 2022 وما تبعها من توتر في العلاقات الصينية الأمريكية على خلفية الأزمة في مضيق تايوان، وهي أزمات سرعان ما انتقل أثرها إلى المنطقة العربية وخصوصاً الخليج العربي وشرق المتوسط بما فيها سوريا والعراق، حيث خفّضت روسيا حضورها العسكري في سوريا مهددة التفاهات في الجنوب السوري وبحوث فراغ أمني سرعان ما ملأته القوات المقربة من إيران بالقرب من الحدود الأردنية الشمالية. وفي الآن ذاته عجزت الولايات المتحدة عن وقف التعاون السعودي الروسي في ضبط أسعار النفط ضمن مجموعة (أوبك بلس)، أو إلحاق دولها بمنظومة العقوبات الأمريكية على موسكو، وهي أزمات أضعت النفوذ الأمريكي وأعدت تعريف مصالح كل من روسيا والصين في المنطقة العربية.

وقد تولّد عن هذه المتغيرات مجموعة حوافز ومعوّقات من أبرزها:

(أ) الحوافز:

1. التحوّلات الجيوسياسية التي أعقبت المصالحة السعودية الإيرانية، والتي أسهمت في تحقيق انفراج وتهدئة في الأزمة اليمنية، كما سبقها مصالحة خليجية مصرية مع قطر، وخليجية مصرية مع تركيا، وانفتاح عربي على كل من موسكو وبكين.
2. الوساطة العراقية والدور الصيني والروسي الذي وفرّ زخماً لمناخ المصالحات العربية، والتوجهات الأمريكية لخفض التصعيد في المنطقة من أجل التفرّغ للحرب الأوكرانية والتوترات في مضيق تايوان.
3. زلزال قهرمان مرعش وجهود الإغاثة الإنسانية الذي أعطى دفعة قوية لجهود التقارب العربي مع دمشق ووفّر ثغرات سياسية وإنسانية لإعادة العلاقات الإنسانية وتوجيه المساعدات الإنسانية عبر دمشق.

(ب) المعوّقات:

1. تعدد الاطراف الدولية والإقليمية والمحلية السورية المنخرطة في الصراع السوري.
2. تضارب المصالح الأمنية والسياسية لدول الجوار، خصوصاً الأردن وتركيا والعراق، وعجز النظام السوري عن ضبط الحدود والسيطرة عليها، الأمر الذي يُغذي الأزمات والاضطرابات ويعيق النّقْدَم في حالة الانفراج السياسي والاقتصادي والأمني والدبلوماسي والإنساني، والتي تسمح بعودة اللاجئين وإعادة الإعمار.
3. الموقف الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي المعارض للانفتاح على النظام السوري، وفرض الولايات المتحدة مزيداً من العقوبات كان آخرها قانون مناهضة التطبيع لعاقة مسار الانفتاح الدبلوماسي والاقتصادي وفرض شروط على النظام السوري.

تفاعل المتغيرات ومسار التطبيع:

1. أسهمت الاستحقاقات السياسية والضغط الأمنية والاقتصادية والإنسانية لدول الجوار السوري، والتحويلات الجيوسياسية بُعيد زلزال قهرمان مرعش، والمصالحات العربية التركية والسعودية الإيرانية، في تراجع حدة التوترات الإقليمية ولا سيما شرق المتوسط بين مصر وتركيا، كما أثرت على مسار الصراع في اليمن، حيث تم تمديد الهدنة في اليمن وجرى تبادل الأسرى بين السعودية والحوثيين.

كما أفضى الانفراج في العلاقات السورية العربية لانعقاد الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية الأردن ومصر والعراق والسعودية في جدة في الاسبوع الاول من نيسان/ابريل 2023 لمناقشة عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وتلاه اجتماع خماسي في العاصمة الأردنية عمان في الأول من أيار/مايو ضم كلاً من وزير الخارجية السوري فيصل المقداد ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي ووزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ووزير الخارجية المصري سامح شكري ووزير الخارجية السعودي فيصل الفرحان.

واختتم الاجتماع ببيان يدعو إلى معالجة الملفات الإنسانية وعودة اللاجئين والحل السياسي للأزمة السورية وفقاً للقرار الأممي 2254 وخروج القوات الأجنبية، وتم تشكيل لجان تنسيق ثنائية لمكافحة المخدرات والإرهاب بين الأردن وسوريا، ولجنة أخرى بين سوريا والعراق.

وقد انتهت المشاورات العربية بعقد الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في القاهرة بتاريخ 7 أيار/مايو الذي أقرّ استعادة سوريا لمقعدها في جامعة الدول العربية، وهو القرار الذي فتح الباب واسعاً لموجة تطبيع عربي مع دمشق.

2. واجهت التحركات الكثيفة للدبلوماسية العربية تجاه دمشق والتحويلات الجيوسياسية والإنسانية التي قادت لاستعادة سوريا مقعدها في الجامعة العربية، جهوداً أمريكية قادها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان لإبطاء خطوات الانفتاح على دمشق وربطها بتنازلات تقدّمها في عدد من الملفات السياسية والأمنية، خصوصاً تلك المتعلقة بالحضور الإيراني. ولم تحظ الضغوط الأمريكية بدعم القاهرة أو دعم الرياض التي استضافت جيك سوليفان في الثامن من أيار/مايو مستبقة استضافته بالإعلان عن استعادة سوريا لمقعدها في الجامعة العربية وتوجيه الدعوة لبشار الأسد لزيارة السعودية.

التداعيات المتوقعة على سيناريوهات مستقبل الأزمة السورية:

أمام المحفزات والمعوقات التي أنتجتها المتغيرات السياسية المباشرة وغير المباشرة واستعادت سوريا لمقعدها في الجامعة العربية، يتبلور عدد من السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأزمة السياسية في سوريا، ومن أبرزها:

• **السيناريو الأول:** الجمود وبقاء الوضع الراهن.

ووفق هذا السيناريو تراوح الأزمة السورية مكانها بين المعارضة والنظام، نتيجة تمسك الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بمواقفها رغم الانفراج في العلاقات العربية السورية. ومما يضعف فرص هذا السيناريو:

1. **الموقف الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي،** حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية استمرار العقوبات

على سوريا تحت عنوان قانون مناهضة التطبيع الذي يُهدد بتعطيل مسار الانفتاح الدبلوماسي على دمشق ويُعطّل كذلك مسار إعادة الإعمار في الآن ذاته. كما تواصل الولايات المتحدة دعمها للقوى الكردية شمال شرق الفرات ممثلة بقوات حماية الشعب الكردي التابعة لما يُعرف بقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وذلك من أجل الحفاظ على نفوذها وحضورها العسكري بمبرر مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار ضمن ما يُعرف بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وهو حضور يحفظ أيضًا نفوذ واشنطن في العراق خصوصًا في منطقة كردستان، ويُمكنها من التأثير في أمن المنطقة واحتواء النفوذ الروسي ومنعه من التمدد شرق المتوسط.

2. **تواصل الأزمة الإنسانية والأمنية بين دمشق و كل من عمان وأنقرة.**

حيث إن استمرار التهديدات المتمثلة في القوى الكردية شمال سوريا وتواصل أزمة اللاجئين وعدم التوصل لحلّ سياسي، من شأنه أن يُعيق قدرة كل من دمشق وأنقرة على التوصل لتفاهات لإنهاء الوجود التركي ومعالجة القضايا الإنسانية والسياسية، وهو ما يسير بالتوازي مع تراجع النفوذ الروسي في المناطق الجنوبية للحدود الأردنية، الأمر الذي دفع الأردن لشن غارات جوية على مناطق جنوبي سوريا في إطار مكافحة تهريب المخدرات في 2023/5/8، فضلًا عن الأزمة الإنسانية الناجمة عن وجود ما يقارب 600 ألف لاجئ سوري في الأردن.

3. **غياب الآليات العربية لحلّ الأزمة السورية، وتعدد اللاعبين الإقليميين والدوليين، وتضارب المواقف**

والمصالح والأولويات بين تلك الأطراف إزاء مستقبل الوضع في سوريا.

• **السيناريو الثاني:** التحسن المحدود على الوضع السياسي القائم.

وقد يتحقّق هذا السيناريو من خلال عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى سوريا، وتخفيف القيود الاقتصادية، وفتح المعابر.

وهو سيناريو يدعمه استعادة العلاقات الدبلوماسية مع دمشق، والتقارب التركي الإيراني - العربي، وفتح المعابر الحدودية. ويمكن أن تتعزز فرص هذا السيناريو من خلال إيجاد آليات عربية لمناقشة فرص التوصل لحل سياسي في سوريا، وتحسين المستوى المعيشي بما يسهم في عودة عدد كبير من اللاجئين السوريين إلى بلادهم، والتعاون مع دول الجوار كالأردن وتركيا والعراق من خلال الاستجابة لجهود مكافحة تهريب المخدرات باتجاه الأردن والعراق، وطرح مشاريع لعودة اللاجئين وإعادة الإعمار وإطلاق مشاريع مشتركة مع دول الجوار العربي .

• **السيناريو الثالث:** الانفراج والتوصل إلى حلول سياسية توافقية تنهي الأزمة.

ويتطلب نجاح هذا السيناريو استعادة سوريا لمكانتها عربياً، وانحسار النفوذ الإقليمي والدولي في سوريا (الروسي والأمريكي والإيراني والتركي) لصالح إيجاد حلّ سياسي مقبول لأطراف المعادلة السورية برعاية عربية.

كما يعزّز فرص نجاح هذا السيناريو بدء عملية إعادة إعمار واسعة يدعمها موقف إيجابي من روسيا والسعودية وإيران وتركيا وإيران بتأثير المصالحات العربية الإقليمية.

الترجيح بين السيناريوهات

لدى الترجيح بين فرص تحقق السيناريوهات الثلاثة يتضح ما يلي:

1. من غير المرجح استمرار حالة الجمود القائمة، بسبب قوة وعمق التحولات الناجمة عن التقارب العربي مع إيران وتركيا، والانشغالات الأمريكية والأوروبية والروسية بالحرب الأوكرانية، والحاجة لخفض التصعيد وللتقارب مع الدول العربية وإيران وتركيا من أجل التخفيف من آثار الأزمة السورية وتداعياتها على أمن الأردن والعراق ولبنان .

2. من غير المرجح نجاح سيناريو الانفراج والتوصل إلى حلول سياسية توافقية تنهي الأزمة في المدى المنظور رغم قوة الدفع العربية بعودة سوريا إلى الجامعة العربية، وذلك لغياب الآليات العربية لإنجاز حلّ سياسي، ونتيجة التباين الكبير في مواقف أطراف الأزمة محلياً، وتضارب مصالح الأطراف الإقليمية والدولية وأولوياتها في سوريا.

3. من المرجح أن تتعزز فرص سيناريو التحسن المحدود في المدى المنظور، بسبب قوة وعمق التحولات الحاصلة في الموقف العربي، والمصالحات التركية الإيرانية - العربية، فضلاً عن التقارب العربي، والحاجة الأمريكية الأوروبية لخفض التصعيد في المنطقة بتأثير الحرب الأوكرانية، ورغبة الأردن ولبنان والعراق بإنهاء أو تقليص الضغوط الأمنية والاقتصادية والإنسانية الناجمة عن الأزمة السورية في ظل الانشغال الدولي بالأزمة الأوكرانية والتوتر في العلاقات الأمريكية الصينية.

التوصيات:

يتضح من الترويج بين السيناريوهات المحتملة تزايد فرص التقدّم خطوة محدودة الى الأمام لا تكفي للخروج من الأزمة التي تعيشها سوريا منذ نحو 12 عامًا، وفي ضوء التحسن الحاصل في العلاقات العربية البينية وفي العلاقات العربية الإقليمية، وفي ظل التحوّلات الدولية وحالة التنافس والاستقطاب بين القوى العالمية، فإن تقدير الموقف يوصي بما يلي:

(1) دعم الجهود العربية للوصول إلى حلّ سياسي توافقي متوازن في سوريا يضمن إنهاء الأزمة وتطوير الواقع السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية وعودة اللاجئين وإعادة الإعمار واستعادة سوريا لدورها في دعم القضايا العربية.

(2) تأكيد أهمية تفعيل الدور العربي ودور مؤسسات العمل العربي المشترك في إنهاء الأزمة السورية ومعالجة مختلف الأزمات العربية وتعزيز التضامن العربي وتقليص حجم التدخلات الخارجية في القضايا العربية، وبما يسهم في تحقيق الأمن القومي وحالة الاستقرار في المنطقة.

(3) دعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالح الوطنية الأردنية في العلاقة مع سوريا في جوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية.

انتهى،